شبهة اختلاق الأسانيد الحديثية عند المستشرقين، والرد عليها

الأستاذ: عزالدين روان
(كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يقول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [سورة الصف، الآية 8]، فقد تعرضت السنة النبوية الشريفة للطعون والشبهات من الحاقدين منذ العصور الأولى للإسلام. كما تعرضت منذ بداية القرن العشرين لحملة شبهات مغرضة من المستشرقين، بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم، وتشكيكهم في أهم مصادر شريعتهم، ولكن الله تعالى هيأ لهذه الأمة جهابذة ورجالا في القديم والحديث، حفظوا السنة وصانوها من عبث العابثين، ومن افتراءات المغرضين، فبيَّنوا الحق من الباطل والصحيح من السقيم، وذادوا عن حياض السنة المطهرة، وردوا على شبهات أولئك الطاعنين بالحجة والبرهان.

وقد ثارت حول هذا الموضوع إشكالية، وهي: إلى أي مدى يمكن أن يكون قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السنة فيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، ويُنْظَر إلى أهل البدع فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»، دليلا على أن الأسانيد الحديثية مختلقة؟ وكيف أوّل المستشرقون كلمة: «الفتنة» في كلام ابن سيرين، للاستدلال بها على شبهتهم؟ وما هي الأدلة على بطلان ما ذهبوا إليه؟

ولذلك سأتناول في هذا البحث نقد آراء المستشرقين، الذين يرون أن الحديث النبوي

الشريف الذي بين أيدي المسلمين اليوم، قد وضعه واخترعه أصحاب الفرق والمذاهب الفقهية الإسلامية. ومما يؤسَف له أن نتائج دراسات هؤلاء المستشرقين هي المعتمدة اليوم في الأوساط الغربية، وفي الجامعات الأوروبية والأمريكية، وأقسام الشرق الأوسط في الغرب، ولذلك بدا لي أن أعرض شبهاتهم وأنقض مزاعمهم بالأدلة العلمية.

ولهذا قسّمت هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وتوصيات، وكانت الخطة على النحو التالي:

مقدمة:

المبحث الأول: الإسناد، ومكانته عند علماء الرواية، وعنايتهم به.

المطلب الأول: تعريف الإسناد.

المطلب الثاني: مكانة الإسناد عند علماء الرواية، وأهميته في رواية الأحاديث.

المطلب الثالث: العناية بالإسناد.

المبحث الثاني: شبهات المستشرقين حول بدية استعمال الإسناد والرد عليها.

المطلب الأول: شبهات المستشرقين حول بدية استعمال الإسناد.

المطلب الثاني: ردُّ شبهات المستشرقين حول الإسناد وبدايته.

خاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث، كما ذكرت بعض التوصيات.

المبحث الأول
الإسناد، ومكانته عند علماء الرواية، وعنايتهم به

المطلب الأول: تعريف الإسناد

الفرع الأول: لغة

قال **ابن فارس**: «السين والنون والدال أصل واحد، يدل على انضمام الشيء إلى الشيء»[1]، والسَّنَد: ما قابلك من الجَبَلِ وعلا عن السَّفْحِ، والجمع أَسْنَادٌ[2]، فالمُسنَد من الحديث: هو ما أُسند إلى قائله، بأن يتصل إِسْنَادُهُ حتى يُسنَد إلى النبي ﷺ[3]، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله[4]، والمُسَانَدَة: المكافاة[5].

فالإسْنَاد لغة هو: مُطْلَقُ الأَخْبَار، والمُحَدِّثون يستعملون السَّنَد والإسْنَادَ لشيء واحد[6]، فعلى الأول -أي السَّنَد- فيُثَنَّى ولا يُجْمَع، فنقول هذا حديث له سَنَدَان، ولا نقول هذا

(1) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط1، (1412هـ-1991م)، دار الجيل، بيروت، لبنان. 3/ 105، مادة: سند.

(2) أنظر: أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط2، (1412هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، 3/ 220، مادة: سند.

(3) أنظر: محب الدين أبا فيض مرتضي الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، ط1، (1414هـ-1994م)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 5/ 28، مادة: سند.

(4) أنظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، (1404هـ-1984م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2/ 489، مادة: سند.

(5) أنظر: إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، (1414هـ، 1994م)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 8/ 285، مادة: سند.

(6) أنظر: بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمٰن رمضان، ط2، (1406هـ-1986م)، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص30.

حديث له أَسْنَادٌ على وزن أوتاد، وعلى الثاني – أي الإسْنَاد- فيُثَنَّى ويُجْمَع، فيقال: هذا حديث له إِسْنَادَانِ، وهذا حديث له أَسَانِيدُ[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

فقد عرَّفه **ابن جماعة** بقوله: «وأما السَّنَد فهو الإخبار عن طريق المتن»[2]؛ بمعنى أن الحديث يُرْوى عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يُحَدِّثُ بالحديث وينتهي إلى النبي ﷺ[3].

ومثاله:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»[4]، فقول الإمام مسلم: «حَدَّثَنَا... أن رسول الله ﷺ»، هو سند الحديث. ويقال للسَّنَدِ: الطريق؛ لأنه يوصل إلى المقصود -متن الحديث-، كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك فيه. وقد يقال للطريقِ الوجهُ؛ بأن تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه؛ أي أن هذا الحديث لا يُعْرَف إلا من هذا الطريق، أو السَّنَدِ[5].

(1) أنظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، إعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1416هـ-1995م)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، 1/ 90.

(2) ابن جماعة، المنهل الروي، ص29.

(3) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط5، (1415هـ-1994م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة المربية السعودية، ص44.

(4) أخرجه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري في صحيحه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1403هـ-1983م)، دار الفكر، بيروت، لبنان، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية، 3/ 1154، ح1412.

(5) أنظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر، 1/ 89.

الفرع الثالث: مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي

فمناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي قد بيَّنَها **ابن جماعة** بقوله: «فلان سند؛ أي معتمد. فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن سندا، لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه»[1]، وأما على المعنى الأول -أي أن السَّنَد هو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل-؛ فلأن المُسْنِد يرفعه إلى قائله، فيتساوى في المعنى مع السَّنَد؛ لأن في كلٍ رَفْعُ الحديث وعَزْوِهِ إلى قائله[2]، فيكون كل راو من الرواة قد أخذ هذا الحديث ممن فوقه بصيغة تفيد السماع، حتى يصل الحديث إلى قائله، سواء كان مرفوعا، أو موقوفا، أو مقطوعا، فيخرج بذلك كل حديث وُصِمَ بأي نوع من أنواع الانقطاع[3].

المطلب الثاني: مكانة الإسناد عند علماء الرواية، وأهميته في رواية الأحاديث

الفرع الأول: العرب والإسناد

فسبب ظهور هذا العلم في هذه الأمة دون غيرها، يعود إلى إتباع طريقة متميزة في النقل دون سائر الأمم، فمن المعروف أن العرب عبر التاريخ لم يقيموا حضارة متميزة، اللهم إلا ملامح بسيطة لا ترقى لمستوى الجيران فالعربي ومنه الأعرابي تميز بالجهل، في الوقت الذي تميز فيه غيره بالعلم والعربي تميز بالأمية في الوقت الذي تميز فيه غيره بإتقان الكتابة بمختلف أدواتها، فالأمم الأخرى تنقل علومها وأديانها بالكتب، والعربي لا يعرف إلا القتال مع الكتائب وقلَّما تجد عربياً جاهلياً يتصف بالفروسية، والشعر، والقراءة، والكتابة، في وقت واحد، بل إن من اتصف بهذه الصفات يُلقّب بـ (الكامل)؛ أي كامل المواصفات؛ فقط لأنه أتقن القراءة والكتابة، إلى جانب الفروسية والشعر اللذيْن يتقنهما الكثير من العرب، ولقلة أدوات الكتابة وعدم انتشارها بين العرب، كان العرب يحفظون أخبارهم وأشعارهم،

(1) ابن جماعة، المنهل الروي، ص30.

(2) أنظر: ما سبق.

(3) أنظر: الدكتور عبد العزيز بن الصغير دخان، السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث للإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله، ط2، (1422هـ-2001م)، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، ص27-28.

وينقلونها عن طريق المشافهة فكانوا يأخذون الشعر، والأدب، والحكم، والأمثال من ألسنة الرواة رجالاً، ونساء وهذه الصفة الموجودة في العرب في الجاهلية ألقت بظلالها عليهم في الإسلام؛ فالنبي ﷺ نفسه لا يقرأ ولا يكتب، والصحابة ﷺ من حوله أغلبهم لا يقرأ ولا يكتب، فالصحابة يربوا عددهم على مائة ألف صحابي، ومع ذلك كان عدد الصحابة الذين يتقنون القراءة والكتابة 40 صحابياً فقط.

الفرع الثاني: مكانة الإسناد عند علماء الرواية

فمن خلال الأخبار المتعلقة بالإسناد أن الأمر لم يعد هيِّنا، بل أصبح يُعتبر ركنا من ركني الحديث النبوي، وأمرا من أمور الدين، وبذلك فإن مكانة السند في كونه يُمَثِّل شطر الحديث، إذ للحديث سَنَدٌ ومتن، والسَّنَد بمثابة الدعامة التي يتوقف عليها قبول الحديث أو ردِّه، ولذا جعله ابن المبارك بمثابة القوائم. فقد روى الإمام مسلم عن ابن المبارك قوله: «بيننا وبين القوم القوائم –يعني الإسناد–»[1]؛ بمعنى أن اعتماد المُحَدِّثين على الإسناد، كاعتماد الحيوان على القوائم، بحيث يتوقف القبول عليها، كما يتوقف نهوض الحيوان على قوائمه. كما شبَّه سفيان الثوري الإسناد بمثابة السلاح. فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثوري قوله: «الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل»[2]؛ فكما يعتبر السلاح ضرورة لا غنى للمقاتل عنه، فكذلك يُعَدُّ الإسناد ضرورة للمحدث.

ومثَّل ابن المبارك حاجتنا إلى السَّنَد في طلب أمور الدين، بضرورة السُّلَّم لارتقاء السطح. فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن ابن المبارك قوله: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند

(1) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل؛ واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذَّب عن الشريعة المكرمة، 1/ 15.

(2) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب وعلي، ط1، (1971م)، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، تركيا، ص42، وأبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والاسملاء، دراسة وتحقيق أحمد بن محمد عبد الرحمٰن محمد محمود، ط1، (1414هـ-1993م)، جدة، المملكة العربية السعودية، 1/ 121.

كمن يرتقي السطح بغير سلم» [1]؛ فكما أن ارتقاء السطح لا بد له من سُلَّم، فكذلك لا بد من طلب أمر الدين بسند.

وقد جعل شُعبة الإسناد بمثابة الراحلة التي يعتمد المسافر عليها، وبها يتمكن من مواصلة سفره، وبدونها يتعرض للهلاك. فقد روى رواه ابن حبان بسنده عن شعبة قوله: «كل حديث ليس فيه «**حدثنا، وأخبرنا**»، فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام»[2]. فكما أن الرجل لا يستطيع توجيه بعيره بدون خطام[3]، فكذلك المُحَدِّث لا يستطيع معرفة الحديث، وضبطه، وتمييزه عن غيره دون إسناد؛ بل نُقِلَ عنه من تشبيه الحديث الخالي من الإسناد بالطعام الخالي من العناصر الغذائية التي يقوم عليها الجسم، فهو لا يسمن ولا يغني من جوع. فقد روى الرامهرمزي عن شعبة قوله: «كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خل وبقل»[4]؛ بمعنى أن شعبة يرى بأن الحديث الذي لا يذكر في سنده أخبرنا، أو حدثنا كالخل[5]، أو البقل[6].

(1) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، ط1، (1405هـ-1985م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص432.

(2) محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، (1420هـ-2000م)، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1/ 31.

(3) الخِطَامُ: حَبْلٌ يُجْعَل على سِفَارٍ من حَدِيدٍ.أنظر:الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة،4/ 296،مادة: خطم. والسفَارُ: حَدِيْدَةٌ تُجْعَلُ في أَنْفِ الناقَةِ. أنظر: المصدر نفسه، 8/ 310، مادة: سفر.

(4) الحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط3، (1404هـ- 1984م)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص517.

(5) الخل هو: الطريقُ يَنْفُذُ في الرَّمْلِ، أو النافِذُ بين رَمْلَتَيْنِ، أو النافِذُ في الرَّمْلِ المُتراكِمِ. أنظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، برسم الخزانة السلطانية الملكية الناصرية الصلاحية الرسولية، [د ر]، [د ت]، مكتبة النوري، دمشق سوريا، دار العلم، بيروت، لبنان، 3/ 369.

(6) البقل فهو: ما نَبَتَ في بَزْرِهِ لا في أُرومَةٍ ثابِتَةٍ، فهو نافذ غير ثابت. أنظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 3/ 339.

وأما الإمام الشافعي فقد روى عنه الخطيب البغدادي بسنده أنه بعد أن ذكر من يحمل العلم جزافا قال: «هذا مثل حاطب ليل يقطع حزمة حطب فيحملها، ولعل فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري»[1]؛ بمعنى أن حاطب الليل قد يكون في حطبه أفعى يحملها معه فتلدغه وهو لا يدري، فكذلك من يكون من شأنه تَحَمُّل الحديث دون طلب الإسناد، لما قد يحدث فيه من الوضع والتحريف والتصحيف.

فهذه الآثار وغيرها تدل على مكانة الإسناد عند علماء الرواية وأهميته في علم الحديث وفي روايته، ولذا ثبت عنهم أن الحديث الذي يخلو من الإسناد، لا يُعْتَبَرُ مهما كان قائله[2].

الفرع الثالث: الإسناد خصيصة هذه الأمة

فالإسناد مطلوب من الدين، قد رَغَّبَ إليه الأئمة، وجعلوه خصيصة من خصائص هذه الأمة، وحكموا عليه بكونه سنة من السنن المؤكدة في الدين[3]، وهذا ما أشار إليه أبو بكر محمد بن أحمد، ومحمد بن حاتم بن المظفر، وابن تيمية، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر محمد بن أحمد قوله: «بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها، الإسناد، والأنساب، والإعراب»[4]؛ بمعنى أن الله تعالى أكرم هذه الأمة المحمدية، وفضَّلها عن غيرها من الأمم بنعمة الإسناد الذي استطاعوا به أن يحفظوا دينهم، وشريعتهم، وسنَّتَهم من الخلط والدَّس. وروى الخطيب بسنده أيضا عن محمد بن حاتم بن المُظَفَّر قوله: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس

(1) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط1، (1416هـ-1996م)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 2/ 157.

(2) أنظر: أبا الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، وعليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة، بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1414هـ-1993م) دار السلام، بيروت، لبنان، ص26.

(3) أنظر: اللكنوي، مرجع سابق، ص21.

(4) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ص40.

عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أَشَدَّ البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويَعُدُّوهُ عَدًّا. فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة. نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب منه ويزلف لديه، ويُمَسِّكُنَا بطاعته، إنه ولي حميد. فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده. وهذا علي بن عبد الله المديني وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرف في تقوية أبيه؛ بل يروى عنه ضد ذلك. فالحمد لله على ما وفقنا»[1]، وقال ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلّماً إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يؤثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة: أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يؤثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل»[2].

فالإسناد بنقل الثقة عن مثله إلى النبي ﷺ خصوصية لهذه الأمة المحمدية امتازت به عن سائر الأمم السابقة لها، وهي التي تفردت بوضع هذا العلم وتأسيس شروطه وضوابطه العلمية بأسلوب دقيق ساهم في تحقق المعجزة الإلهية بحفظ الوحي الإلهي المكوّن من القرآن الكريم والسنة النبوية وهذا إنْ دلَّ فإنما يدل على أن هذه الأمة أبدعت في المعرفة الإنسانية وتميزت عن غيرها من الأمم. فاليهود لم يعرفوا علم الإسناد بل لم يستعملوا النقل (الشفوي) المتوارث لما يرونه أو يسمعونه من أنبيائهم، وليس لهم في نقولهم إلا الإسناد

(1) الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ص40.

(2) أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، طباعة وإخراج المكتب التعليمي السعودي بالمغرب.ج1، ص9.

المعضل، ولا يقربون به إلى موسى عليه السلام قربنا لنبينا ﷺ ، فلا يُسْنِدُونَ أقوالهم إلى نبيهم موسى عليه السلام؛ بل الانقطاع بينهم وبينه بأكثر من ثلاثين عصرا. وأما النصارى فلا يعرفون الإسناد إلا ما يقال في تحريم الطلاق، فهم يسندونه، ولكنهم لا يراعون فيه توثيق الرواة، ولا ضبطهم لمروياتهم، كما هو الشأن بالنسبة لهذه الأمة[1]. وكذلك الهندوس والبوذيين وغيرهم، لم يكن من طرائقهم في نقل علومهم وأديانهم وكتبهم المقدسة -عندهم- بل إن الأمم (الحضارية) كالفراعنة والإغريق وغيرهم ممن بلغوا العلم الواسع من ظاهر الحياة الدنيا لا يعرفون هذا العلم ولم تتوصل عقولهم إليه رغم براعتهم في العلوم الدنيوية وتميزهم على غيرهم من الأمم الأخرى في المعارف الإنسانية.

المطلب الثالث: العناية بالإسناد

الفرع الأول: بداية الإسناد في الحديث

لَمَّا كانت بداية الإسناد قصيرة، بحيث يقتصر في الغالب على الصحابي، مع تركهم في بعض الأحيان ذكر الإسناد، لم تتضح مسألة استعماله لبعض الباحثين، فظنوا أن الصحابة والرعيل الأول لم يستعملوا الإسناد، وهذا ما أدى إلى اختلافهم في تحديد بداية الإسناد، وتعددت آراؤهم ومذاهبهم في ذلك.

فكثير من الباحثين يرون بأن الاهتمام بالإسناد بدأ عقب قيام الفتنة، إلا أنهم اختلفوا في المراد بالفتنة، كما أن بعض المستشرقين ذكروا حولها شبها.

فالذي ذهب إليه الدكتور أكرم ضياء العمري ومن نحى نحوه، هو أن الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه قد بدأ في فترة مبكرة، وذلك في أعقاب الفتنة التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه وأودت بقتله، وأدت إلى التمزق والانقلاب الضخم في كيان المجتمع الإسلامي، وظهور الأهواء السياسية المتعارضة، والآراء المتعصبة المتدافعة، مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث، وجَعَلَ العلماء يتثبتون في مصادر الرواية، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في

(1) أنظر: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط1، (1400هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2/ 82-83.

نقلها[1]. واستدل على رأيه بما رواه الإمام مسلم بسنده عن ابن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السنة فيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، ويُنْظَر إلى أهل البدع فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[2]. كما روى الإمام أحمد بسنده عن ابن سيرين قوله أيضا: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خف فيها منهم مائة؛ بل لم يبلغوا ثلاثين»[3]؛ بمعنى أن ابن سيرين اعتبر الفتنة التي وقعت زمن عثمان دافعا للسؤال عن الإسناد، وهذا لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة، حيث عبَّر ابن سيرين عن المنشقين باسم أهل البدع[4].

ومما يدل على ذلك ما روى ابن عدي بسنده عن الحسن البصري قوله: «قال رجل: إنك تحدثنا فتقول: إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله ﷺ، ولو كنت تسند لنا إلى من حدثك؟ فقال له الحسن: أيها الرجل إنا والله ما كَذَبنا، ولا كُذِّبنا، ولقد غزوت غزوة إلى خراسان، ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ، ثم قال الحسن: وكان الرجل منهم لربما صلى بنا فيقرأ الآيات من السورة، ثم يركع»[5]، ولكن بعد جيل الصحابة وكبار التابعين أصبح التشديد على الإسناد، والإلحاح في طلبه ضرورة حتمية أملتها كثرة الوضع، واتساع نطاقه

(1) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص44.

(2) أخرجه مسلم، في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز؛ بل واجب؛ وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذَّب عن الشريعة المكرمة، 1/ 15.

(3) أحمد محمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد ابنه والمروزي والميموني وصالح بن أحمد ابنه، إعتنى به محمد حسام بيضون، ط1، (1410هـ-1990م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 2/ 150.

(4) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص44-45.

(5) أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في الضعفاء، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، (1418هـ-1997م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1/ 263-264.

بسبب ظهور الأحزاب السياسية[1]، وفي هذا السياق يقول عمر بن حسن عثمان فلاتة: «لكن لما كانت بداية الإسناد قصيرة حيث يقتصر في الغالب على الصحابي، مع تركهم في بعض الأحيان ذكر الإسناد لم تتضح مسألة استعماله لبعض الباحثين، فظنوا أن الصحابة والرعيل الأول لم يستعملوا الإسناد، مما أدى إلى اختلافهم في تحديد بداية الإسناد لدى المُحَدِّثين، وساعد على هذا الاتجاه من هؤلاء الباحثين أنهم مزجوا بين مسائل مختلفة حسبوها أمرا واحدا، في حين أنها مسائل مختلفة، وإن كانت كلها تتعلق بالإسناد وهذه المسائل تتمثل فيما يلي:

- بداية الإسناد في الحديث.
- بداية إلزام الرواة بذكر أسانيدهم.
- بداية التزام الرواة أنفسهم في ذكر أسانيدهم.

فكان تبعا لهذا المزج بين هذه المسائل ظهور تلك الآراء المختلفة في تحديد بداية استعمال الإسناد واستخدامه»[2].

الفرع الثاني: العناية بالإسناد

فالعناية بالسَّنَد، والاهتمام به، وطلب تحصيل أمور الدين بواسطته، والإنكار على من يأخذ الحديث بدونه، قد لازمت الحديث منذ القدم ولا تزال إلى يومنا هذا، وقد نُقِل عن بِهْز بن أسد، التَشَدُّد في طلب الإسناد. فقد روي الخطيب البغدادي بسنده عن بهز بن أسد قوله: «لا تأخذوا الحديث عمن لا يقول ثنا»[3]؛ بمعنى أنه اعتَبَر الحديث الذي لا إسناد له مرفوضا مهما كان قائله.

كما أن الحاكم النيسابوري يرى بأن الاهتمام بالإسناد، والمواظبة على حفظه، يُعتَبَر واقيا

(1) الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 514.

(2) عمر بن حسن عثمان فلاتة، الوضع في الحديث، طبعة (1401هـ-1981م)، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، 2/ 14-15.

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص325.

من الوضع في الحديث، والقلب في الأسانيد، لقوله: «فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدُرِس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد؛ فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا»[1].

فهذه الآثار وغيرها تدل على عنايتهم بالإسناد واهتمامهم به وإنكارهم على من يطلب الحديث بدونه.

كما أن رواة الحديث لم يكتفوا بحثِّ طلابهم على مجرد الالتزام بإسناد أحاديثهم؛ بل لابد من التثبت في الأخذ، والاعتماد على الثقات في التحمل. فقد روى الرامهرمزي بسنده عن مالك بن أنس قوله: «إن هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة فانظر عمن تأخذه»[2].

وقد ذهب زائدة إلى أبعد من ذلك، فلم يكتف في طلبه بالتحمل عن الثقة؛ بل لا بد له عند الأداء أن يتخير من هو أهل للتحمل من حيث العدالة، والضبط، كما يتخير الإنسان الأمين لودائعه. فقد روى الرامهرمزي بسنده عن زائدة قوله: «إن هذا العلم دين فانظروا من تودعونه»[3].

وعليه فإن طلب الإسناد والتفتيش عنه أمر ديني، لذا يلزم كل مشتغل بالحديث أن يأخذ به لما فيه من حفظ السنة من التحريف، والتزييف، وتجنب إدخال فيها ما ليس منها. فقد روى الإمام مسلم بسنده عن ابن المبارك قوله: «الإسناد من الدِّينِ ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4]، وبذلك يَنْسَدُّ الطريق أمام كل من توسوس له نفسه أن يقول ما شاء في دين الله.

---

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، علق عليه الدكتور السيد معظم حسين، ط2، (1397هـ-1977م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص6.

(2) المصدر نفسه، ص416.

(3) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص416.

(4) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز؛ بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذَّب عن الشريعة المكرمة، 1/ 15.

الفرع الثالث: كتابة الإسناد

إن انتشار الوضع في الحديث، واختلاق الأسانيد أدى إلى تحري العلماء في المرويات، وذلك بكتابة سند الحديث ونسبته لقائله؛ أي -من روي عنه- حتى تبرأ ذمة كاتب الحديث، ولا يشارك واضعَه في وزره. فقد روى السمعاني بسنده عن **علي** ﷺ مرفوعا من قوله: «إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقا كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلا كان وزره عليه»[1]؛ بمعنى أن وزره يكون على من تعمد فيه الكذب؛ لأن في كتابته بدون إسناد خلطا للصحيح بالضعيف؛ بل والموضوع فيقع الزلل، وينسب للرسول ﷺ ما لم يقل، فإذا كتبه بإسناده فقد بريء الكاتب من عهدته[2]، وفيه شرف أصحاب الحديث، وردٌّ على من كَرِهَ كتابته من السلف[3].

فذكر الإسناد مبعثا للطمأنينة والارتياح، لذا يجد الراوي في كتابة الإسناد مشاركة في تحميل مسؤولية نقل الحديث، إذ لا يستقل وحده بحمل تبعيته؛ بل يشاركه شيوخه، وشيوخ شيوخه، ثم التابعون والصحابة، كما يطمئن السامعون إلى قبول الحديث والعمل به، وهم يجدون أمامهم سلسلة من الرواة المرضيين، كلهم يشهد أنه سمعه عمن قبله حتى يصل الإسناد إلى الصحابي فالرسول ﷺ[4].

الفرع الرابع: إلزام الرواة بذكر الإسناد

فإلزام الرواة بذكر الإسناد قد سنَّه الخلفاء الراشدون، كأبي بكر الصديق ﷺ، فهو أول من بدأ بإلزام الرواة بذكر أسانيدهم حيث سَنَّ أمر التثبت من الراوي، فلم يقبل من أحد

(1) السمعاني، أدب الإملاء والإستملاء، 1/ 107.

(2) أنظر: محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، [د ر]، [د ت]، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1/ 433.

(3) أنظر: اللكنوي، الأجوبة الفاضلة، ص26-27.

(4) أنظر: العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص53.

الصحابة ﷺ حديثا يرفعه إلى النبي ﷺ، حتى يشهد معه غيره بأنه سمعه من النبي ﷺ[1]، وهذا يظهر في صنيعه بأنه لم يقتصر على ما قاله المغيرة بن شعبة بأن النبي ﷺ أعطى الجدة السدس من الميراث؛ بل توقف في ذلك حتى شهد معه محمد بن مسلمة الأنصاري. حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، قَالَ: «جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. قَالَ: فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ»[2].

وعلى نفس المنهج سار عمر ابن الخطاب ﷺ، فلم يقتصر على ما قاله المغيرة بن شعبة بأن النبي ﷺ قضى في إملاص المرأة بغرة عبد أو أمة؛ بل توقف في ذلك حتى شهد معه محمد بن مسلمة الأنصاري. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ. قَالَ: «اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلاَصِ الْمَرْأَةِ. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ»[3].

---

(1) أنظر: المصدر نفسه، 2/ 19.

(2) أخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي في الجامع الصحيح، وهو السنن، (ج1-ج2) حققهما أحمد محمد شاكر، و(ج3) حققه فؤاد عبد الباقي، و(ج4-ج5) حققهما إبراهيم عطوة عوض، [د ر]، [د ت]، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، 4/ 420، ح2101، وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة في السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، [د ر]، [د ت]، دار الفكر، بيروت، لبنان، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، 2/ 909-910، ح2724.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة والمحاربين والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل

وأما علي ابن أبي طالب ﷺ فقد اقتفى أثرهما، وسار على نهجهما، وتوصل إلى الغاية التي كانا ينشدان بوسيلة وضعها لنفسه، فكان يُلْزِم الراوي بذكر سنده ويستحلفه على ذلك، ليتيقن بذلك من سماع حديثه من النبي ﷺ[1]. فقد روى الترمذي بسنده عن علي قوله: «إِنِّي كُنْتُ رَجُلاً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ إِلاَّ غَفَرَ اللهُ لَهُ». ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾»[2].

فما رواه الإمام مسلم بسنده عن ابن سيرين قوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السُّنَّةِ فيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، ويُنْظَر إلى أهل البدع فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[3]؛ بمعنى أن المُحَدِّثين لم يكونوا يسألون عن الإسناد قبل قيام الفتنة، وقد شاع استعماله بينهم عقب قيامها، واشتهر بينهم بعد ذلك دراسة السَّنَد والبحث في أحوال رواته، إلا أن هذا لا يعني أن السؤال عن الإسناد كان منعدما قبل قيام الفتنة، فقد حفظت لنا كتب الحديث والتاريخ ونقد الرجال كثيرا من الوقائع التي ألزم فيها أبو بكر

= الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني، 3/ 1311، ح1689.

(1) أنظر: عمر فلاتة، مرجع سابق، 2/ 20.

(2) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، 5/ 228، ح3006، وأبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي في سننه، ضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد،[د ر]، [د ت]، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، السنن، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، ح1521، 2 / 86.

(3) أخرجه مسلم، في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز؛ بل واجب؛ وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذَّب عن الشريعة المكرمة، 1/ 15.

الصديق الرواةَ بذكر أسانيدهم، والإفصاح عمن تلقوا عنهم[1].

وهذا يظهر من صنيع ابن عمر في بعض مروياته، فقد كان يُثْبِتُ سماعه لها بشهادة من سمعها معه في نفس المجلس. ثَنَا الْمِقْدَامُ بن دَاوُدَ، ثَنَا النَّضْرُ بن عَبْدِ الْجَبَّارِ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بن دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ لِعَبْدِ اللهَّ بن عُمَرَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ: مَنْ أُعْطِيَ بِدِرْهَمٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَلْيَأْخُذْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَر: سَمِعْتُ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ ، يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا، إِلا مِثْلا بِمِثْلٍ، لا زِيَادَةَ، فَمَا زَادَ فَهُوَ رِبًا»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ، فَاسْأَلْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنْ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ فَسَأَلَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ ﷺ، فَقِيلَ لابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو سَعِيدٍ، فَاسْتَغْفَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: هَذَا رَأْيٌ رَأَيْتُهُ»[2].

وهكذا كان ذكر الإسناد والتفتيش عنه في زمن كبار التابعين، ولكن التأكيد عليه والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين، بسبب شيوع الوضع واتساع نطاقه على مرِّ الزمن، فأصبح الإسناد ضرورة لا مناص للمحدث من ذكره إذا أراد لروايته القبول[3]. فالزهري أحد صغار التابعين اعتبر إغفال الإسناد جرأة على الله تعالى. فقد روى الحاكم النيسابوري بسنده عن عتبة بن أبي حكيم، أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، فقال: «فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم، ولا أزِمَّة»[4].

(1) أنظر: عمر فلاتة، مرجع سابق، 2/ 22.

(2) أخرجه أبو القسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السِّلفي، ط2، [د ت]، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مسند عمر من الحديث، باب وما أسند عمر بن الخطاب، 1/ 72-73، ح85.

(3) الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص47-48.

(4) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص6.

كما أن سليمان الأعمش كان يطالب من يُحَدِّثُه أن يسند حديثه. فقد روى ابن عبد البر بسنده عن سليمان الأعمش قوله: «قلت لإبراهيم النخعي إذا حدثتني حديثا فأسنده، فقال: إذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد، وإذا سميت لك أحدا فهو الذي سميت» [1]؛ بل أن سفيان الثوري كان يُلزِم الرواة بذكر أسانيدهم ويتثبت في سماعهم تثبتا شديدا. فقد روى ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن عبد الرحمٰن بن مهدي قوله: «كنت مع سفيان عند عكرمة فجعل يوقفه على كل حديث على السماع»[2].

ولكن السؤال عن الإسناد لم يقتصر على أرباب العلم؛ بل تجاوزهم بحيث أصبح غيرهم يهتم به. فقد روى الخطيب البغدادي عن الأصمعي قوله: «حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير بحمد الله. قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فأجابه سفيان: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال الأعرابي: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال الأعرابي: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد»[3]؛ بمعنى أن الأعرابي لم يكتف بما سمعه من جواب ابن عيينة له؛ بل طلب منه دليلا بسنده، فذكره له ابن عيينة ولم يجد في ذلك بأسا ولا حرجا.

فهذه الآثار وغيرها تدل على شيوع إلزام كثير من المُحَدِّثين للرواة بذكر أسانيدهم، وطرقهم التي يروون بها أحاديثهم، وكشفِ سماعهم؛ بل بلغ بالمُحَدِّثين الأمر إلى الإنكار

(1) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، ط1، (1387-1411هـ)، وزارة الأوقاف الإسلامية، مكتبة المؤيد، المغرب، 1/ 37-38.

(2) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 1/ 68.

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 443.

على من يُعَلِّقُ حديثه ولا يسنده[1].

الفرع الخامس: التزام الرواة بذكر الإسناد.

نظرا لما للإسناد من مكانة يحضى بها لدى علماء الحديث، وخصوصا بعد أن انتشر مبدأ إلزام الرواة بذكر أسانيدهم، وبعدما تسرب الشك إلى عدالة بعض الرواة عقب الفتنة، وبعد ظهور أهل الأهواء والبدع، وانتشار المذاهب الفكرية والسياسية، اتضح للرواة أن يُلزِموا أنفسهم بذكر الإسناد قبل ذكر متن الحديث أو بعده، حتى يكفوا علماء الحديث مهمة البحث في أحوال الرجال، وهذا يظهر من صنيع شعبة؛ لأنه كان يلتزم ذكر الإسناد وقد ادعى أنه السباق إلى هذا الأمر[2]. فقد روى ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن أبي داود قوله: «رأيت رجلا يقول لشعبة: قل حدثني أو أخبرني، فقال: له شعبة فقدتك وعدمتك وهل جاء بهذا أحد قبلي؟» [3]، وروي بسنده أيضا عن شعبة قوله: «كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به وأنه سمعه من فلان، إلا شيئا أبينه لكم[4]؛ فكلام شعبة وإن كان القصد منه أنه لا يدلس مطلقا، إلا أنه صريح في التزامه للإسناد وذكره.

ونفس الشيء بالنسبة للأعمش فقد كان يلتزم ذكر الإسناد، ويهتم به، ويؤخر ذكره، ويسميه رأس المال ليلفت نظر الطلاب إليه[5]. فقد روي أبو نعيم الإصبهاني بسنده عن ابن إدريس قوله: «كان الأعمش ربما يحدثنا بالحديث ثم يقول: بقي رأس المال. –يعني الإسناد–»[6].

كما أن حماد بن أبي سليمان كان ملتزما بذكر الإسناد. فقد روى ابن سعد بسنده عن حماد ابن سلمة قوله: «كنا نأتي قتادة فيقول: بلغنا عن النبي ﷺ، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن علي،

(1) أنظر: عمر فلاتة، الوضع في الحديث، 2/ 23.

(2) أنظر: المرجع نفسه، 2/ 27.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 1/ 166.

(4) المصدر نفسه، 1/ 173.

(5) عمر فلاتة، مرجع سابق، 2/ 27.

(6) أبو نعيم الإصبهاني، حلية الأولياء، 5/ 52.

ولا يكاد يسند، فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول: حدثنا إبراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة ذلك فجعل يقول: سمعنا مطرّفا، وسألت سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس بن مالك فأخبر بالإسناد[1].

وأما قتادة فرغم أنه تحمل الروايات مسندة، إلا أنه كان يرسلها ثم استحسن ذكرها وإيرادها وبدأ يلتزم ذكر الإسناد، لما رأى من صنيع حماد ابن أبي سليمان[2]. فقد روى ابن عساكر بسنده عن الوليد بن مسلم قوله: «خرج الزهري من الخضراء، فجلس ذلك العمود من عند عبد الملك فقال: يا أيها الناس إنا قد كنا منعناكم شيئا قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدثكم قال: فسمعهم يقولون قال رسول الله ﷺ، قال: فقال يا أهل الشام ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أَزِمَّة ولا خطم. قال الوليد: وقبض يده وقال: تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»[3]، فتعقَّب الدكتور عمر فلاتة هذا بقوله: «وهو صريح في أن أصحاب الوليد التزموا ذكر الإسناد لتنبيه الزهري لهم بعد أن لم يكونوا ملتزمين ذلك، كما أنه يدل على أن غير أهل الشام كانوا ملتزمين بذكر أسانيدهم»[4].

ولم يقتصر المُحَدِّثون في هذه المرحلة على التزامهم بذكر الإسناد؛ بل أنكر بعضهم عل من يطلب سماع الحديث بدون إسناد، وهذا ظاهر في صنيع سفيان ابن عيينة وأبي سعيد الحداد. فقد روى البيهقي بسنده عن سفيان بن عيينة قوله: «حدثني الزهري يوما بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلم! »[5]؛ بمعنى أن الزهري جعل الإسناد بمثابة السلم الذي لا يمكن الوصول إلى السطح بدونه، وروى الخطيب البغدادي بسنده عن محمد بن شاذان الجوهري قوله: «سألت علي بن المديني عن إسناد حديث سقط

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 264.

(2) أنظر: عمر فلاتة، مرجع سابق، 2/ 28.

(3) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 55/ 333.

(4) أنظر: عمر فلاتة، مرجع سابق، 2 / 28.

(5) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق أبي هاجر، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، (1410هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1/ 28-29.

عليَّ، فقال: تدري ما قال أبو سعيد الحداد؟ قال: الإسناد مثل الدرج، ومثل المراقي، فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت. والرأي مثل المرج»[1]؛ بل صرَّح بِهْز ابن أسد بِرَدِّ الحديث الذي لا يلتزم الراوي بذكر إسناده، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن بِهْز بن أسد قوله: «لا تأخذوا الحديث عمن لا يقول ثنا»[2].

المبحث الثاني
شبهات المستشرقين
حول بداية استعمال الإسناد والرد عليها

المطلب الأول: شبهات المستشرقين حول بداية استعمال الإسناد

لقد اختلفت شبهات المستشرقون حول في بداية استعمال الأسانيد في الأحاديث النبوية، وهي كالآتي:

الفرع الأول: كايتاني والإسناد

فكايتاني[3] يرى بأنه في عهد عبد الملك؛ أي بعد وفاة النبي ﷺ بأكثر من ستين سنة لم يكن استعمال الأسانيد في الأحاديث معروفا، وأن الجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب السنة قد اختلقها المُحَدِّثون في ق2 وفي ق3 ه أيضا، وأن عروة هو أقدم من قام بجمع الأحاديث النبوية، ولكنه لا يستعمل الأسانيد ولا يذكر المصدر لكلامه غير القرآن الكريم كما هو واضح في نقول الطبري عنه؛ بمعنى أن استعمال الإسناد قد بدأ بين عروة وابن

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص432-433.

(2) المصدر نفسه، ص325.

(3) هو: مستشرق إيطالي ولد في روما 1869م، وتخرج من جامعتها، تعلم سبع لغات، منها الفارسية والعربية كما رحل إلى الهند وإيران ومصر وسوريا ولبنان، وجمع مكتبة شرقية زاخرة بالمخطوطات. ت 1926م. من تصانيفه: نمو الشخصية الإسلامية، إنتشار الإسلام وتطور الحضارة، حوليات الإسلام، وغيرها. أنظر: الدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ط1، (1425هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص563-564.

إسحاق(1). وقد وافقه شبر نجر في موقفه هذا بقوله: "إن كتابات عروة إلى عبد الملك خالية من الأسانيد، ولذلك فما نسب إلى عروة من استعماله للأسانيد لا بد أن يكون شيئا متأخرا نسبيا"(2).

الفرع الثاني: جولدزيهر والإسناد

فجولدزيهر[3] يقرِّر أن الإسناد لم تكن له تلك المكانة السامية في نقد الحديث في العصر الإسلامي الأول، حتى أن الإمام مالكا كان يهتم بفائدة التطبيق العملي للحديث أكثرْ من اهتمامه بسلسلة الرواة، وأنه قَبِلَ ونَقَلَ الأحاديث المروية عن المغني الغزلي «عروة بن أذينة»، وربما قد فعل ذلك لتعاطفه مع مهنة الغناء التي زاولها في شبابه المبكر. ولكن عندما وقعت الفتن وذاعت الأحاديث الموضوعة اهتم الفقهاء بسلسلة الرواة، وأصبح الاعتماد في الحديث الصحيح على صحة الإسناد، فتولد عنه ظهور النقد على أيدي ابن عون وعبد الله ابن المبارك وآخرين من معاصريهم، وقد كانوا قساة جدا فيما يتعلق بنقل الأحاديث المذاعة في الكوفة لكثرة الوضع بها بعد اشتداد الفتن، وإعطاء فكرة سيئة عن العراق كمركز من مراكز العلم والرواية في العالم الإسلامي[4].

(1) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 515.

(2) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 392.

(3) هو: مستشرق مجري وأسرته يهودية، ولد سنة 1850م. درس في بوذابيست ثم برلين، تحصل على دكتوراه درجة أولى (1873م)، تضلع في اللغة العربية على شيوخ الأزهر. ت 1921م. من تصانيفه: اليهود (بالإنجليزية)، آداب الجدل عند الشيعة، الخطيب عند العرب، التقية في الإسلام. أنظر: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، موسوعة المستشرقين، ط1، (1947م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص119-125؛ الدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص285-286.

(4) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، 1/ 513-514.

الفرع الثالث: هوروفيتس[1]، والإسناد

فروبسون[2] لخَّصَ مواقف هوروفيتس فنقل عنه في موضع أن الإسناد بدأ في الربع الأخير من القرن الأول بعد أن لم يكن موجودا، وقد تابعه في ذلك سيزكين عندما قرَّرَ أن الإسناد بدأ بالزهري، ونَقَلَ عنه في موضع آخر بأن الإسناد بدأ قبل الزهري وأنه لا يوافق كايتاني وشبرنجر[3] في القول بأن أسانيد عروة بن الزبير، ت (93هـ)، مُختَلَقَة ألصقها به المصنفون المتأخرون. ورغم ذلك فإن هوروفيتس يبدوا متحفظا؛ لأنه يرى بأن معرفة عروة للإسناد لا تزال موضع نزاع وجدل، وأن الإسناد في الفترة التي سبقت الزهري كان عادة لكنه لم يكن ضربة لازب[4]، وقد توصل هوروفيتس إلى نتيجتين:

---

(1) هو: مستشرق ألماني يهودي ولد في لاونبيرج 1874م، ثم انتقل إلى الهند حيث كان يدرس اللغة العربية في جامعة عليكرة بالهند (1907م) فتخرج عليه فيها كثير من الفقهاء والعلماء، وكان متخصصا في بالإسلام، ثم انتقل إلى جامعة فرانكفورت (1915م). ت 1931م. من تصانيفه: الشيعة (1912م)، الزكاة (1918م)، الإسناد (1918م). أنظر: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، موسوعة المستشرقين، ص433، والدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص707.

(2) هو: مستشرق اسكتلندي ولد سنة 1880م، وتخرج باللغات الشرقية من جامعة جلاسجو، وتحصل على الماجستير والدكتوراه في الأدب ودرّس جامعة جلاسجو كأستاذ للغة العبرية، تنقل بين العراق والهند (1916م)، وعين أستاذا للعربية في مانشستر (1949م)، من مؤلفاته: عيون شبه الجزيرة العربية (1923م)، المسيح في الإسلام (1928م)، الإسناد في الحديث عند المسلمين (1953م). أنظر: الدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص390-391.

(3) هو: مستشرق ولد في التيرول، 1813م، ورحل إلى لندن وتجنس بالجنسية البريطانية (1883)، وقد نال دكتوراه في الطب (1841م)، وعين رئيسا للكلية الإسلامية في دلهي. ت 1893م. من مؤلفاته: أصول الطب العربي على عهد الخلفاء، معجم المصطلحات العلمية لدى المسلمين، سيرة محمد. أنظر: الدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص471-472.

(4) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص49-50.

1 – أن بداية الإسناد في الأحاديث يرجع إلى الثلث الثالث من القرن الأول[1].

2 –كما أن الإسناد قد تأسس في جيل الزهري، وأنكر إرجاع الإسناد إلى ما قبل سنة 75هـ[2].

الفرع الرابع: البروفيسور روبسون والإسناد

فروبسون درس قضية الإسناد بشيء من التوسع، مما دفع به إلى القول: في منتصف القرن الأول يمكن للمرء أن يتوقع شيئا ما يشبه الإسناد إذا كان قد مات عدد من الصحابة في ذلك الوقت، والذين لم يروا النبي ﷺ بدؤوا يقصون عنه، ومن الطبيعي أن يسألهم أحد السامعين عن مصادرهم، أو معلوماتهم ما لم تكن مباشرة حيث لم يروا النبي ﷺ. وأما وجود نظام دقيق للأسانيد فلا بد أنه كان تدريجيا بحتا... إننا نعلم أن ابن إسحاق في النصف الأول من القرن الثاني أعطى أكثر معلوماته بدون إسناد، وأكثر ما بقي منه بدون إسناد كامل، وأسلافُه لا بد كانوا أقل اهتماما بالأسانيد منه، لكنه لا يصح أن نقول: إن الإسناد راجع إلى عهد الزهري ولم يكن معلوما في عصر عروة، بينما نظام الأسانيد البالغ إلى كامل نشوئه أخذ وقتا طويلا ونما نموا بطيئا يمكن أن يقبل أن بعض الأسانيد راجع إلى القدم كما يدعيه الناس»[3].

كما فسَّر روبسون كلمة (فتنة) الواردة في نص ابن سيرين بما يؤيد نظرية هوروفيتس التي تقول: إن الإسناد أدخل في أدب الحديث في الثلث الأخير من القرن الأول؛ بمعنى أن روبسون يرى أن الفتنة المقصودة، هي فتنة ابن الزبير في حدود عام (72هـ) عندما أعلن نفسه خليفة بمكة، ونازع عبد الملك بن مروان في ملكه، ويستند روبسون في تفسيره إلى إطلاق «مالك» كلمة «الفتنة» على حركة ابن الزبير، كما أن ابن سيرين وُلِدَ سنة (33هـ)؛ فعُمْرُهُ عند حدوث فتنة ابن الزبير يُمَكِّنُهُ من الكلام بإدراك وإطلاع عما يحدث في هذه

(1) أنظر: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 393.

(2) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 515.

(3) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مرجع سابق، 2/ 393-394.

الفترة[1].

الفرع الخامس: البروفسور شاخت والإسناد

لقد درس البروفسور شاخت[2] الأحاديث الفقهية وتطورها، فاستنتج أن كل الآثار التي يُستَدَلُّ بها، ويُدَّعى إسنادها إلى الرسول ﷺ، هي غالبا ما تكون أخبار مفردة قد وضعت في صورة مختصرة مسبوقة بسلسلة من الرواة تعرف عادة بالإسناد، ويُقصَدُ بها التثبت من صحتها[3]؛ بمعنى أن الأسانيد جزء اعتباطي في الأحاديث، بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وأنها نمت وتطورت على يد الأحزاب المختلفة التي كانت تريد أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء، فكانت تختار الشخصيات وتضعها في الإسناد[4].

كما يرى شاخت أن الأسانيد المتصلة المتأخرة، وَضَعَهَا أصحاب المذاهب الفقهية رغبة في إرجاع أقوالهم إلى الصحابة، فاستمر تطور الأسانيد حتى عصر الكتابة حيث ظهرت الأسانيد بصورتها الكاملة. وقد استشهد شاخت بأسانيد وردت مرسلة، أو منقطعة في موطأ مالك، أو في كتاب الرسالة للشافعي، ووردت في الكتب الستة المتأخرة عن مالك متصلة مسندة؛ مما يدل على أن الأقسام العليا من الأسانيد (أسماء التابعين والصحابة) مُخْتَلَقَة، وُضِعَتْ فيما بعد من قبل أصحاب المذاهب[5].

---

(1) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص49.

(2) وهو: مستشرق ألماني ولد في راتيبور الألمانية 1902م، ودرس الفيزيولوجية الكلاسيكية اللاهوت واللغات الشرقية. برز في تاريخ الفقه الإسلامي. ت 1969م. من مؤلفاته: بداية الفقه الإسلامي، العدالة في نيجيريا الشمالية، القانون الإسلامي. أنظر: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، موسوعة المستشرقين، ص252، والدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص466.

(3) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 432.

(4) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 394.

(5) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص55.

كما زعم شاخت أن الفتنة المقصودة في قول ابن سيرين، هي فتنة قتل الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان مستندا في رأيه إلى التوافق في استعمال كلمة "الفتنة" بين قول بن سيرين، ونص ذكره ابن جرير الطبري بعد أن ذكر حوادث (126هـ): "وفي هذه السنة اضطرب حبل بني مروان، وهاجت الفتنة"[1]، وهذا ما دفع بشاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعا عليه؛ لأنه توفي سنة (110هـ)[2]، بينما هاجت الفتنة سنة (126هـ) عندما اضطرب أمر بني مروان. ولذا فإن الفتنة المقصودة هي الفتنة التي أدت إلى مقتل الوليد بن يزيد، وليست الفتنة التي وقعت زمن عثمان، ولا الفتنة التي اندلعت بين علي ومعارضيه. فليس من المعقول أن نفترض أن التطبيق العملي للأسانيد قد بدأ قبل القرن الثاني الهجري[3]، فقال: "قد نقل عن التابعي ابن سيرين بأن البحث في الإسناد والسؤال عنه بدأ بعد الفتنة، بحيث لم يعد ممكنا اعتبار الناس ثقات دون البحث والتدقيق. وسنرى أن الفتنة التي بدأت بمقتل الوليد بن يزيد على مقربة من نهاية الدولة الأموية، كان تاريخا مصطلحا عليه لاعتباره نهاية الأيام الجميلة القديمة التي كانت سُنَّةُ النبي ﷺ فيها غالبة... وبما أن تاريخ وفاة ابن سيرين هو (110هـ) لذلك لا بد أن نعتبر أن نسبة هذا الكلام إلى ابن سيرين غير صحيحة، والأثر موضوع، وعلى كلٍّ فليس هناك ما يدعوا إلى أن نقبل أن بداية الإسناد تسبق في وجودها بداية القرن الثاني الهجري"[4]، وقد تمحورت شبهته على نظريتين:

نظرية الإختلاق:

ومضمونها أن أكبر جزء من الأسانيد في كتب الحديث اعتباطي وأن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري... وأن

(1) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، ط2، (1407هـ-1987م)، مؤسسة عزالدين، بيروت، لبنان، 4/ 132.

(2) أنظر: عمر فلاتة، الوضع في الحديث، 2/ 12.

(3) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 514-515.

(4) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 394-395.

الأسانيد كانت تلصق بأدنى اعتناء[1].

وقد امتدح المشرقون نظرية «شاخت»، ووصفوها بأنها إسهام قيم لدراسة التطورات في الأحاديث النبوية؛ لأن هذا المنهج لا يعطينا فقط التاريخ الذي نسب فيه حديث ما إلى النبي ﷺ، بل يعطي المدلول الدقيق لتلك الأسانيد، وهو أن الجزء السفلي من الأسانيد صحيح بينما الجزء العلوي الموصل إلى النبي ﷺ خيالي وزائف[2].

نظرية القذف الخلفي

خلاصة نظرية القذف الخلفي عند «شاخت» أنه يفترض وجود راو واحد في سلسلة الإسناد هو محوره، وهو واضع الإسناد من الجزء العلوي والحديث أيضا، وأما من فوق هذا المحور فلا وجود له في الواقع، وإنما هو من اختلاق هذا الراوي المحور، واستند إلى هذه الفرضية بناء على دراسة لإسناد واحد في كتاب «اختلاف الحديث للشافعي» نلاحظ أن ذلك الحديث ورد بالأسانيد الآتية:[3]

فقد لاحظ شاخت أن عمرو بن أبي عمرو هو الراوي المشترك في الأسانيد كافة وانه من الصعوبة بمكان أن يكون عمرو قد تردد بين مولاه وبين رجل مجهول (من بني سلمة) ليكون سنده المباشر[4].

والذي حدث -كما يزعم شاخت- هو أن الأحاديث نسبت للنبي صلى الله عليه وسلم تدريجياً، فهي قبل أن تنسب له كانت آراء للمذاهب الفقهية السائدة ومنسوبة للتابعين، وفي المرحلة الثانية نسبت للصحابة، ثم نسبت للنبي ﷺ ، ولهذا فهو يطلق على الإسناد بأنه الجزء الأكثر اعتباطا من أجزاء الحديث، فهو يدَّعي بأنه: يمكننا أن نقول إنه كلما كان الإسناد

(1) المرجع نفسه، 2/ 422.

(2) المرجع نفسه، 2/ 416.

(3) الإسناد عند المحدثين ..الدلالة ، التاريخ ، المنهج، رضا أحمد صمدي، ص 4.

(4) محمد مصطفى الأعظمي، مرجع سابق، (2/ 496-497) والرسم البياني (شجرة الإسناد) المنقولة هنا هو النموذج الذي تصوره شاخت.

متصلاً وتاماً فإنه يعني أنه اخترع في مرحلة متأخرة[1] ويصل بذلك إلى نتيجة مفادها: أن كل أحاديث النبي ﷺ لم يكن لها وجود أصلاً، بل اخْتُرِعَتْ ووُضِعَتْ خلال منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، فالأسانيد التي نراها مع الأحاديث إنما هي كلها موضوعة[2].

لاحظ شاخت بأن الحديث كان يرويه عدة رواة وأن هؤلاء الرواة في النهاية يلتقون عند راوٍ واحدٍ أخذوا عنه هذا الحديث في مرحلة من المراحل، إن هذا الراوي الذي يلتقي عنده هؤلاء الرواة هو المسؤول عن وضع الحديث أو أن اسمه استخدم في وضع الحديث.

ويمكننا تلخيص رأي شاخت في خمس نقاط:

أولاً: ابتدأ المسلمون باستخدام الإسناد في بداية (ق 2ه) أو في نهاية (ق1ه) على أبعد احتمال.

ثانيا: ألصقت الأسانيد بالأحاديث بطريقة غير منتظمة وبأسلوب تعسفي، وقام بإلصاقها أصحاب المذاهب الفقهية الذين أرادوا إعطاء آرائهم قيمة بنسبتها ووضعها على ألسنة علماء السلف.

ثالثاً: بدأت عملية تحسين الأسانيد تدريجياً وذلك بوضع أسانيد كاملة، ومُلِئت الفراغات في الأسانيد المنقطعة لتصير متصلة وذلك قبل أن تجمع الأحاديث في كتب الحديث المشهورة

رابعاً: أضيف في عصر الشافعي مجموعة من الرواة للأسانيد الموضوعة بهدف دحض المعارضة لحجية أحاديث الآحاد أو التي ترجع لمصدرٍ واحدٍ.

خامساً: إن الأسانيد المتعددة التي تلتقي عند راوٍ واحدٍ هي أسانيد موضوعة، وكذلك متونها[3].

(1) J. Schacht, "A Re-evaluation of Islamic Tradition", JRAS, 1949 ,p. 147.
(2) F. Rahman, Islam, p.47.
(3) M.M. Azami, On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence, (Toronto, 1985) p.166.

المطلب الثاني: ردُّ شبهات المستشرقين حول الإسناد وبدايته

الفرع الأول: أسباب خطأ المستشرقين في أفكارهم

لقد كان لسوء اختيار المستشرقين مواد دراسة الأسانيد أكبر أثر في وقوعهم في أخطار جسيمة، كما هو الشأن بالنسبة لشاخت الذي بَنَى نظرية الأسانيد في معرض دراسته لأصول الشريعة المحمدية، وخلط بين دراسة الحديث والفقه، بحيث درس الأسانيد في الكتب الفقهية التي أخضعها لفحصه وتحليله، مثل كتاب الموطأ للإمام مالك، وكتاب الموطأ برواية الإمام محمد الشيباني، وكتاب الأم للشافعي، وهي كتب فقهية أكثر منها كتب حديثية، ولكن النتيجة التي وصل إليها من خلال دراسته للأسانيد عمَّمها على جميع كتب الحديث الأخرى، وهو أكبر نقد يوجه لشاخت في نتيجته التي توصل إليها فيما يتعلق بالإسناد[1].

كما نقل البروفيسور روبسون بأن هوروفيتس جعل مصادر السُنَّة ثلاثة: وتتمثل في الحديث والسيرة والتفسير، وأن لامانس[2] جعل الحديث والسيرة شيء واحد، فقال: «يُذَكِّرُنَا هوروفيتس بأن هناك ثلاثة مصادر لمعرفة أقوال النبي ﷺ وأفعاله: 1-الحديث. 2-السيرة النبوية. 3-تفسير القرآن الكريم. والشيء الجوهري في هذه المصادر الثلاثة هو وجود كلام مصحوب بسلسلة من الشهود. أما لامانس فقد أصر محقا بأن الحديث والسيرة ليسا مصدرين متميزين كما ذهب إليه هوروفيتس»[3]؛ بمعنى أن البروفيسور روبسون يميل إلى الأخذ بنظرة لامانس، بينما يريد هوروفيتس أن يرسم خطا فاصلا بين كتب السيرة، وكتب الحديث. فنظرته طبيعية وصائبة؛ لأن كتب الحديث قد يُذْكَرُ فيها حديثين في محل واحد لا

(1) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، 1 / 518.

(2) هو: مستشرق بلجيكي وراهب بيوعي شديد التعصب ضد الإسلام، ولد سنة 1862م، في بلجيكا وجاء إلى بيروت في صباه، فتعلم في الكلية الشيوعية، ويعد نموذجا سيئا للباحثين في الإسلام لافتقاره للنزاهة في البحث والأمانة في نقل النصوص وفهمها، ت 1937م. من مصنفاته: تاريخ سوريا، قرآن وحديث، إخلاص محمد، عبادة الأصنام، وغيره. أنظر: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، موسوعة المستشرقين، ص347، والدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ص611.

(3) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مرجع سابق، 2/ 397.

صلة بينهما من ناحية الموضوع، كأن يُذكَر في مسند الإمام أحمد، أو الحميدي وغيرهم، حديثين لأبي هريرة، أحدهما يتعلق بالطهارة، بينما الثاني يتعلق بالغزوات، ولا يشعر الباحث بارتباك، ولكن السيرة تتطلب استمرار الحوادث والقصص، ولذلك كان مؤلفو السيرة مضطرين إلى جمع الروايات العديدة، ومزج بعضها ببعض لإخراج حادثة متكاملة. وبذلك يتبيَّن أن دراسة المستشرقين للأسانيد في كتب السيرة، واختيارهم مواد غير مناسبة للبحث، والتنقيب عما يريدون، فتوصلوا إلى نتائج خاطئة؛ لأن هناك فرقا جوهريا بين طبيعة كتب الحديث وكتب السيرة، وأن كتب السيرة من الوجهة العلمية السليمة ليست مجالا طبيعيا وصائبا لدراسة ظاهرة الإسناد[1].

الفرع الثاني: ردُّ شبهة كايتاني وجولدزيهر وشبرنجر حول الإسناد

فالدكتور محمد الأعظمي اعترض على موقف كايتاني، وجولدزيهر، وشبرنجر الذي يرمي بأن أسانيد عروة مختلقة عليه؛ لأنه لم يذكر الإسناد، فقال: «أما الاقتباسات من كتابات عروة فهي ليست موجودة في تاريخ الطبري فقط، لكن كتبا عديدة من كتب السنة اشتملت على كتاباته، وهي أقدم من الطبري. وفي الاقتباسات من الطريق التي استعملها الطبري، نجد عروة يذكر مصدره عائشة ﵂. وفي اعتقادي أن أكبر مشكلة تصادفنا في بحث عروة، هي عدم وجود تأليفه بأيدينا بشكل مستقل، والمواد المتوفرة من كتاباته هي اقتباسات منها لا غير، وهذا الاقتباس كان تابعا لهدف المقتبس ورغبته، ومن الواضح تماما أن الباحث في كل زمان يقتبس ما يحتاج إليه من كتابات من سبقوه، وبما أن عروة متقدم جدا وكان مصدره على الأغلب الصحابة المعاصرون للحوادث، أو الصحابة الذين كان لهم شأن بالحوادث نفسها، لذلك كان الغالب أن يتكون إسناده من شخص واحد، ولذا كان من السهل حذف ذلك الاسم في الاقتباسات لسبب أو آخر. ومن الناحية الثانية لقد روى كتاب عروة عدة أشخاص منهم الزهري، وعندما نراجع رواية الزهري لكتاب عروة، نجد عروة يذكر فيه الإسناد أحيانا إسنادا منفردا، وأحيانا إسنادا مزدوجا، وهذا يعارض ما ادعاه كايتاني وشبر

(1) أنظر: المرجع نفسه، ص397-398.

نجر من أن عروة لم يستعمل الإسناد»[1].

كما رَدَّ المستشرق هوروفيتس على استنتاج كايتاني وشبر نجر ردًّا قويا مفحما، وأشار في بحثه إلى أن الذين نفوا استعمال عروة للإسناد لم يدرسوا كتاباته وأسانيده كاملة، وأن هناك فرقا بين أسلوب الكتابة عندما يكتب الباحث ردًّا على استفسار، وعندما يكتب لزمرة المثقفين، وبذلك يستنتج هوروفيتس أن بداية الإسناد في الأحاديث تذهب في الثلث الثالث من القرن الأول[2]، وأن الإسناد قد تأسس في جيل الزهري، ولذلك أنكر إرجاع الإسناد إلى ما قبل سنة 75هـ[3].

الفرع الثالث: ردُّ شبهة هوروفيتس حول الإسناد

فهوروفيتس استدل عل آرائه بقول مالك: «أول من أسند الحديث بن شهاب»[4]. فما استنبطه هوروفيتس من قول مالك اعترض عليه الدكتور أكرم ضياء العمري بقوله: «ولعله قصد بذلك في بلاد الشام»[5]، واستدل العمري على موقفه بتنبيه الزهري لأهل الشام، وحثِّهم على إسناد أحاديثهم. فقد روى ابن عساكر بسنده عن الوليد بن مسلم قوله: «خرج الزهري من الخضراء، فجلس ذلك العمود من عند عبد الملك فقال: يا أيها الناس إنا قد كنا منعناكم شيئا قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدثكم. قال: فسمعهم يقولون قال: رسول الله ﷺ. قال: فقال: يا أهل الشام، ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم. قال الوليد: وقبض يده وقال: تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»[6].

فتوجيه الكلام إلى أهل الشام، يوحي بأن التزام الإسناد في مراكز العلم الأخرى كان أكثر، بحيث بدا أهل الشام متساهلين في ذلك فنبههم الزهري، فأصبحوا يسندون

(1) المرجع نفسه، ص393.

(2) أنظر: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 393.

(3) أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 515.

(4) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 1/ 20.

(5) الدكتور أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص48.

(6) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 55/ 333.

أحاديثهم، فقد بدأ السؤال عن الإسناد في عهد الصحابة، ثم عند كبار التابعين[1]، ولكن التزام الزهري بالإسناد واشتهاره بذلك، حتى أن الالتزام بالإسناد أصبح الطابع العام الذي سلكه المُحَدِّثون في جيل الزهري، وأصبح بعض من كان يُحَدِّثُ دون إسناد يلتزم بذكره، هو ما أدى إلى توهمهم أن الإسناد وُجِدَ لأول وهلة عند الزهري. فقتادة (ت 118هـ) لم يكن يجهل الأسانيد، ولكنه حدَّث بالبصرة دون إسناد اختصارا للوقت، وتسهيلا على الطالب، وكان تلاميذه يسألونه عن إسناد أحاديثه، وكأنه اعتراض على طريقه؛ بل كان شعبة بن الحجاج ومعمر بن راشد وآخرون ممن كانوا يحضرون مجلسه يوقفونه ليسألوه عن الإسناد، ولكن الشيوخ يعترضون عليهم وينهونهم عن سؤاله عن الإسناد، ولعل ذلك بسبب طول استماع الشيوخ إليه، وقدم عهدهم به، فعرفوا أسانيد أحاديثه، فإذا أعاد رواية هذه الأحاديث لم يسندها فيطالبه الأحداث بها، وينكر الشيوخ عليهم إضاعة الوقت، ورغم ذلك فقد فاز شعبة منه بذكرها، إذ تبين لقتادة أنه جدير بذلك فأخذ يسند له، ولكن قتادة لم يعدل عن طريقته في التحديث دون إسناد حتى قدم إلى البصرة حماد بن أبي سليمان وهو كوفي كان يلتزم ذكر الإسناد فحدَّث بالإسناد، فعندئذ أخذ قتادة بذكر أسانيد حديثه، وهذا دليل على أن عدم ذكر قتادة للإسناد اختصارا للوقت رغم معرفته لها[2].

الفرع الرابع: ردُّ شبهة البروفيسور روبسون حول الإسناد

فالدكتور أكرم ضياء العمري اعترض على تفسير روبسون للفتنة، واعتبر أنَّ ما أستند إليه روبسون من أدلة لا يمكن أن يُعْتَبَرَ قاطعا، وأنَّ التوافق في استعمال «الفتنة» في كلام ابن سيرين ومالك لا يمكن أن يُتَّخَذَ دليلا؛ لأن كلمة الفتنة أُطْلِقَتْ على كثير من الانشقاقات والحروب الداخلية بين المسلمين، كما أن تقرير عُمْرِ ابن سيرين للإفادة منه في تفسير كلامه لا يمكن الاعتماد عليه. فابن سيرين قد يتكلم عن أحداث بعيدة عن عصره، معتمدا على دراسته لتأريخ الحديث الذي عني به كثيرا[3]. كما اعترض الدكتور ساسي سالم الحاج على

(1) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص48.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص50-51.

(3) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص49.

شبهة روبسون بقوله: «ولكننا نرى أن تفسير الفتنة عند شاخت أو روبسون ليس صحيحا. فالفتنة المذكورة في مقولة ابن سيرين لا يراد فيها فتنة بني أمية التي أدت إلى مقتل الوليد بن يزيد، وليست هي فتنة بن الزبير الذي ادعى الخلافة لنفسه بعد تصدع البيت الأموي، وانتقال الخلافة من البيت السفياني إلى البيت المرواني، ولكن المقصود منها الفتنة التي ابتدأت منذ زمن عثمان، وانتهت بالحروب الأهلية الطاحنة بين علي ومعاوية، فوُضِعَت الأحاديث لتأييد وجهات النظر السياسية المتضاربة. وآية ذلك أن فتن الأمويين أو ابن الزبير لم توضع بشأنها أحاديث معينة؛ لأنها حوادث لم يكن لها شأن يذكر في تاريخ الإسلام، فالأولى كانت صراعا بين البيت المرواني، وانتهت بمقتل الخليفة الوليد الذي شنَّع عليه الكثير لإساءة سمعته، والثانية انتهت بمقتل ابن الزبير الذي لم يترك جزئيا حزبا سياسيا قويا من بعده يناصره ويضع السنة المدلسة من بعد وفاته»[1].

الفرع الخامس: رد شبهة البروفسور شاخت في الإسناد

فالدكتور أكرم ضياء العمري اعترض على موقف شاخت الذي أغفل أن احتجاج مالك بالمرسل لسبب عدم عنايته بوصل أحاديث الموطأ، وأن طريقته في استعمال الأسانيد ليست طابعا عاما لعصره، لورود الأسانيد المتصلة في كتب المسانيد المصنفة في القرن الثاني الهجري، وبعضها صُنِّفَ قبل الموطأ، مثل: مسند معمر بن راشد. كما أن ورود الأحاديث مَرَّةً مُرْسَلَة و مَرَّةً متصلة لا يقطع بوضعها، أو بإكمال أسانيدها في فترة متأخرة؛ لأن العَالِمَ قد يروي الحديث الواحد بإسناد متصل في موضع، وبإرسال أو انقطاع في موضع آخر، للاختصار أو بسبب النسيان، ولكن هذا لا يعني عدم وقوع الخطأ في الأسانيد بزيادة رجل فيها، أو تبديل اسم بآخر؛ بل ووضْعِ أسانيد كاملة لأحاديث موضوعة مما بَيَّنَتْهُ كتب مصطلح الحديث، ورغم ذلك فإن إطلاق القول باختلاف الأسانيد المتصلة، أو اتهام المذاهب الفقهية بوضع هذه الأسانيد المتصلة مجازفة كبيرة. فالشافعي اعتمد على مراسيل سعيد بن المسيب، كما اعتمد أبو حنيفة على مراسيل شيوخه، ولم يقوما بوصل هذه المراسيل ولا فكَّر أتباعهما بوصلها، فبقيت مرسلة في كتبهم، وأما اختلاق الأسانيد فقد قام به الوضاعون الذين

(1) الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 517.

دفعتهم أغراض عديدة إلى الوضع، فلا يمكن اتهام أصحاب المذاهب بذلك، وهم الأمناء في الشريعة والحافظون للأحاديث من أن يدخلها الكذب على رسول الله ﷺ ، وما عرفنا صحيح الحديث من ضعيفه، ولا تعديل الرواة أو جرحهم إلا من طريق الأئمة الأخيار، فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف والمؤرخ الناقد أن يَتَّهِمَهُمْ[1].

ويقول روبسون معلِّقًا على نظرية شاخت: «إن النقد الموجه للإسناد في الواقع نقد عميق، ولقد جاء بحجج قوية تبين أن استعمال الأسانيد شيء متأخر، لكن المرء يتردد أن يقبل كلامه بكامله...»[2].

كما اعترض الدكتور محمد مصطفى الأعظمي على موقف شاخت من دراسته للأحاديث الفقهية وتعميم دراسته على جميع الأحاديث في جميع الكتب، ورَدَّ أيضا على دعوى شاخت بأن قول ابن سيرين موضوعا بقوله: «لقد بحث شاخت مجال الأحاديث الفقهية، ويمكن أن يكون كلامه أدق في هذا الميدان من ميادين أخرى في الأحاديث؛ لأن تغير الحالات والتطور في الأفكار القانونية كانت ولا بد تتطلب قواعد جديدة، لكنه يتعجب المرء، أليست مناقشة جارفة؟. ...لا يمكن أن ننفي نسبة قول ابن سيرين إليه فقد أوردته المصادر المعتمدة، ولم يقل بوضعه أحد من النقاد؛ بل قد روي عن ابن سيرين نفسه ما يؤكد ذلك. فقد روى الإمام أحمد عن ابن سيرين قوله: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خفَّ فيها منهم مائة؛ بل لم يبلغوا ثلاثين»[3]، وهناك أدلة تؤيد أن السؤال عن الإسناد بدأ في فترة مبكرة في أعقاب الفتنة الأولى التي بدأت زمن عثمان[4]. رُوِيَ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: «وقعت الفتنة الأولى -يعني مقتل عثمان- فلم تُبْقِ من أصحاب بدر أحدا، ثم وقعت الفتنة الثانية –يعني الحرة – فلم تبق من

(1) أنظر: الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص55-57.

(2) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 2/ 394.

(3) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، 2/ 150، ر1369.

(4) الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص45.

أصحاب الحديبية أحدا، ثم وقعت الفتنة الثالثة فلم ترتفع وللناس طباخ»[1]، ولذلك فإن تفسير شاخت للفتنة التي وردت في قول ابن سيرين بأنها الفتنة في زمن الوليد بن يزيد سنة (126هـ) تخمين ترفضه الأدلة[2]، وهو تفسير تابع لهواه؛ لأنه لم يذكر في التاريخ الإسلامي أن عام (126هـ) يعتبر نقطة تحول ونهاية الأيام القديمة الجميلة. وإذا كان هناك عصر يعتبره المسلمون بهذا الوصف فهو عصر الخلفاء الراشدين لا غير[3]، كما أن زمن الفتنة قد بدأ منذ انقلاب الناس على عثمان حتى قتلوه، واستمرت الفتنة بين علي ومناوئيه سواء أكانوا من أصحاب الجمل، أو كانوا من أصحاب معاوية، وبدأ الانشقاق السياسي منذ ذلك التاريخ الذي بدأ فيه وضع الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ، ولم تكن فتنة بني مروان التي أدت إلى مقتل الخليفة الوليد هي المقصودة بالذات حتى وإن أوردها الطبري في حوادث سنة (126هـ). ومن هنا كان قول ابن سيرين صحيحا، ولم توضع عليه تلك المقولة التي أنكرها شاخت بناءا على تحليله الخاطئ[4]. كما شهدت الأمة الإسلامية فتنة الزبير قبل هذا التاريخ. فبأي مبرر يفسِّر المرء «الفتنة» بفتنة مقتل الوليد ابن يزيد، تبعا لهوى في النفس ضاربا بكافة الحقائق التاريخية؛ لأن الواقع هو أن الفتنة المشار إليها في نص ابن سيرين هي فتنة علي ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين، والتي تعاني الأمة الإسلامية آثارها حتى الآن[5].

وقد استدل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي على أن الفتنة المشار إليها في نص ابن سيرين هي فتنة علي ومعاوية ﷺ أجمعين، بدليلين:

الدليل الأول: وقد استنبطه الأعظمي من موقف روبسون، ليُبيِّن تناقضهم في مواقفهم.

(1) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1410هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 7/ 410.

(2) الدكتور أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص48-49.

(3) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مرجع سابق، 2/ 395.

(4) الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1 / 515.

(5) أنظر: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مرجع سابق، 2/ 395.

فالبروفيسور روبسون أشار إلى أنه قد مات في منتصف (ق 1ه) عدد كبير من الصحابة، فبدأ الناس الذين لم يروا النبي ﷺ يتحدثون عنه؛ فمن الممكن جدا أن يكون سألهم سائل عن مصادر الحديث. فإذا سلَّمنا بمكانة النبي ﷺ في الإسلام وعند المسلمين، كما صوَّرها لنا البروفيسور روبسون، رغم أنها بعيدة جدا عن الحقيقة، أمكن أن يكون الاستفسار عن الأسانيد في منتصف القرن الأول كما ذكره روبسون، ولكن الأمة الإسلامية مرَّت قبل هذا التاريخ بفتنة عارمة في العقد الرابع من (ق 1ه)، كما أن أكثر الوضع في الحديث كان في الحقل السياسي لتأييد جماعة أو للنيل من الجماعة المخالفة، وقد بدأ أيام الحرب بين علي ومعاوية، ولذلك أصبح لزاما على المُحَدِّثين أن يحتاطوا في اختيار مشايخهم[1].

ثانيا: ليس هناك أدنى وجه معقول للشك في صحة نسبة القول إلى ابن سيرين؛ لأن كلماته تشير إلى أنه يخبر عن عادة ظهرت قبل أيامه، ولذلك لم يستعمل ضمير المتكلم، علما بأن هذا الأسلوب كان شائعا جدا باللغة العربية، ولا يزال شائعا حتى الآن؛ بل استعمل ضمير الغائب مع صيغة الماضي في النص كله، فهو يشير في الواقع إلى أن هذا الاتجاه سابق له ومتقدم عليه، كما أن في قول ابن سيرين «ما كانوا يسألون»، ولم يقل: «لم يكن الإسناد موجودا»؛ بمعنى أن استعمال الأسانيد كان موجودا ومعروفا، ولكن الناس لم يكونوا يستفسرون، وكان الأمر متروكا للراوي نفسه إذا أراد أن يُبَيِّن شيخه أو لا يُبَيِّنه[2].

(1) أنظر: المرجع نفسه، 2/ 396.

(2) أنظر: المرجع نفسه، 2/ 396-397.

الخاتمة والتوصيات

تبين لنا مما سبق أن الله تعالى حفظ سنته كما حفظ كتابه، فقام الجهابذة من علماء الحديث وغيرهم بالدفاع عنها وصيانتها من عبث العابثين، ومن افتراءات المغرضين، وردوا على شبهات أولئك الطاعنين بالحجة والبرهان، فبيَّنوا الحق من الباطل والصحيح من السقيم، ولم يكن الهدف من هذا البحث استقصاء كل آراء المستشرقين ومزاعمهم حول نقل السنة النبوية الشريفة، ثم تحليلها والرد عليها، بل اكتفيت بالرد على مزاعمهم فيما يتعلق بشبهة اختلاق الأسانيد الحديثية من طرف الرواة. وبناء على ما سبق أقول:

- فكل من المحدثين والعلماء المعاصرين مثل محمد الأعظمي، والدكتور أكرم ضياء العمري، والدكتور ساسي سالم الحاج، والدكتور عمر فلاتة، وفؤاد سزكين ومحمد عجاج الخطيب ونور الدين عتر وغيرهم، ممن يرون أن أحاديث المصطفى ﷺ التي وصلت إلينا قد خضعت لمنهج نقدي دقيق شامل في كل مراحل نقلها إلينا، وأنها وصلت إلينا بالأسانيد المتصلة إلى النبي ﷺ، ولذلك فهي أحاديث يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها.

- إن كل ما ساقه المستشرقون والمستغربون من مزاعم ضد الحديث النبوي وتوثيقه لا يمكن قبولها وهي منتقضة بالأدلة العلمية التي ساقها العلماء المسلمون الذين دافعوا عن السنة كما دافعوا قبل ذلك عن القرآن الكريم، وما هذه المزاعم إلا خيالات أو افتراءات لا تعتمد على برهان.

- تبين لنا أن النقد الموجه من المستغربين ومن المستشرقين ولاسيما منهم كايتاني وجولدزيهر وشبرنجر وهوروفيتس وروبسون وشاخت، ضد الاعتماد على الإسناد ليس نقدا علميا، وإنما هو محض افتراءات وأوهام.

- بالرغم من قبول الأوساط العلمية والتعليمية في الغرب لنظرية شاخت إلا أنها نظرية خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن قبول تعميماتها، وقد تبين لنا بالبرهان سقوط ما ادعاه شاخت من أن الإسناد هو الجزء الأكثر اعتباطا من الحديث، وأن المسلمين نسبوا أحاديثهم

تدريجيا إلى الرسول ﷺ ووضعوها باسمه، ولهذا فإن آراء المستشرقين ومن أيدهم في هذا المجال لا يمكن قبولها بأي صورة من الصور، والتحقيق أن الحديث ونقده كان يعتمد على قواعد علمية شاملة وصارمة، لذا يمكن الوثوق بكل ما عندنا من الحديث النبوي الشريف.

- كما أوصي بضرورة عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة حول تفنيد ما يدعيه المستشرقون والمستغربون من مزاعم حول المصادر الأساسية في الإسلام ولاسيما ما يتعلق بالسنة والسيرة النبوية الشريفة، وبضرورة عمل موسوعة إسلامية باللغات الأجنبية العالمية تعرف بالإسلام وحضارته تعريفا صحيحا؛ لأن العالم الغربي يستقي معلوماته عن الإسلام من الموسوعة الإسلامية التي تصدر عن المستشرقين باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وهذه الموسوعة مملوءة بالدس والتشويه المتعمد للإسلام.

وأخيرا فهذا ما بذلته من جهد، فإن أحسنت فمن توفيق الله تعالى، وإن قصرت فمن نفسي وجهلي، إن أردت إلا الإحسان ما استطعت وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط1، (1412هـ-1991م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

: أنظر: الدكتور ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي، 1/ 515.

: هو: مستشرق إيطالي ولد في روما 1869م، وتخرج من جامعتها، تعلم سبع لغات، منها الفارسية والعربية كما رحل إلى الهند وإيران ومصر وسوريا ولبنان، وجمع مكتبة شرقية زاخرة بالمخطوطات. ت 1926م. من تصانيفه: نمو الشخصية الإسلامية، إنتشار الإسلام وتطور الحضارة، حوليات الإسلام، وغيرها.

- أدب الإملاء والاسملاء، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، دراسة وتحقيق أحمد بن محمد عبد الرحمٰن محمد محمود، ط1، (1414هـ-1993م)، جدة، المملكة العربية السعودي.

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، وعليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة، لعبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1414هـ-1993م) دار السلام، بيروت، لبنان.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، ط1، (1387-1411هـ)، وزارة الأوقاف الإسلامية، مكتبة المؤيد، المغرب.

- الجامع الصحيح وهو السنن، الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، (209-279هـ)، (ج1-ج2) حققهما أحمد محمد شاكر، و(ج3)حققه فؤاد عبد الباقي، و(ج4-ج5) حققهما إبراهيم عطوة عوض، [د ر]، [د ت]، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، لبنان.

- الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أحمد محمد بن حنبل، رواية عبد الله بن أحمد ابنه والمروزي والميموني وصالح بن أحمد ابنه، إعتنى به محمد حسام بيضون، ط1، (1410هـ-1990م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

- الجرح والتعديل، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، ت 327هـ، ط1، (1371هـ-1952م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث للإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله، الدكتور عبد العزيز بن الصغير دخان، ط2، (1422هـ-2001م)، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، (1404هـ-1984م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، ت(230هـ)، راجعه وعلق عليه سهيل كيّالي، ط1، (1414هـ-1994م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، ط1، (1400هـ-1980م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط1، (1416هـ-1996م)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، برسم الخزانة السلطانية الملكية الناصرية الصلاحية الرسولية، [د ر]، [د ت]، مكتبة النوري، دمشق سوريا، دار العلم، بيروت، لبنان.

- الكامل في الضعفاء، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، (1418هـ-1997م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، ط1، (1405هـ-1985م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط3، (1404هـ- 1984م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، (1414هـ، 1994م)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

- المعجم الكبير، للحافظ أبي القسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السِّلفي، ط2، [د ت]، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمٰن رمضان، ط2، (1406هـ-1986م)، دار الفكر، دمشق، سوريا.

- الوضع في الحديث، عمر بن حسن عثمان فلاتة، طبعة (1401هـ-1981م)، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان.

- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، الدكتور أكرم ضياء العمري، ط5، (1415هـ-1994م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة المربية السعودية.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبا فيض مرتضي الحسيني الزبيدي، تحقيق علي شيري، ط1، (1414هـ-1994م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط2، (1407هـ-1987م)، مؤسسة عزالدين، بيروت، لبنان.

- تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، (499هـ-571هـ)، تحقيق عمر بن غرامة، ط1، (1418هـ-1997م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، إعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1416هـ-1995م)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني، ت430هـ، ط5، (1407هـ-1987م)، دار الريان، القاهرة، مصر، ودار التراث العربي، بيروت، لبنان.

- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبعة (1413هـ-1992م)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

- سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، (207هـ-275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، [د ر]، [د ت]، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (202- 275هـ)، ضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، [د ر]، [د ت]، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب وعلي، ط1، (1971م)، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، تركيا.

- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أبي هاجر، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، (1410هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- صحيح ابن حبان، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت354هـ، بترتيب ابن بلبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، للأمير علاء الدين علي بن بَلبَان الفارسي، ت739هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط3، (1418هـ-1997م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت261هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1403هـ-1983م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1410هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، [د ر]، [د ت]، دار الحديث، القاهرة، مصر.

- لسان العرب، أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط2، (1412هـ-1992م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

- مجموع الفتاوى، أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، [د ر]، [د ت]، أشرف على الطباعة والإخراج المكتب التعليمي السعودي بالمغرب.

- معجم أسماء المستشرقين، الدكتور يحيى مراد، ط1، (1425هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، علق عليه الدكتور السيد معظم حسين، ط2، (1397هـ-1977م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- موسوعة المستشرقين، الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، ط1، (1947م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص119-125؛ الدكتور يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين.

- نقد الخطاب الاستشراقي (الظاهرة الإستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية)، الدكتور ساسي سالم الحاج، ط1، (1422هـ- 2002م)، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Schacht, J., "A Re-evaluation of Islamic Tradition", JRAS, 1949 ,
- Rahman, F., Islam, (London,).
- Azami, M.M., On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence , (Toronto, 1985.